

مصر: يجب حماية المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان جمال عيد ضد حملة استهدافه

5 نوفمبر 2019

أدانت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم الاعتداء الجسدي والتهديد والترهيب الذي استهدف جمال عيد، مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين وأحد أبرز المحامين المصريين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وطالبت اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات المصرية بالتحقيق في الهجمات ضد جمال عيد وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. كما طالبت أيضاً باتخاذ إجراءات فعالة لضمان حمايته وغيره من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ووسط حملة القمع المستمرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، واعتقال أكثر من 4000 شخص منذ بدء الاحتجاجات الأخيرة ضد الفساد، تعرض جمال عيد لحملة مستمرة من الترهيب والمضايقة، حيث قام رجال مسلحان يرتديان ملابس مدنية بالاعتداء عليه جسدياً يوم 10 أكتوبر، وبسرقة هاتفه المحمول، ومحاولة سرقة حاسوبه. وتسبب الاعتداء في إصابة جمال عيد في ذراعه وساقه وكسور في أضلاعه. وسرقت أيضاً سيارة جمال عيد يوم 30 سبتمبر، كما تلقى مراراً مكالمات هاتفية ورسائل مجهولة الهوية تطلب منه أن "يتوقف ويحسن التصرف".

وتعتقد اللجنة الدولية للحقوقيين أن هذه الهجمات مرتبطة بعمل جمال عيد كمحامٍ ونشاطه في مجال حقوق الإنسان، وتندرج في سياق النمط المتبع لإسكات الأشخاص المشتبه في معارضتهم للجيش والحكومة المصرية، بما في ذلك الأشخاص الذين يقومون بتوثيق والإبلاغ عن عمليات القمع المستمرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

"بدلاً من اللجوء إلى أساليب البلطجة المشينة لإسكات جمال عيد، يجب على الجيش والحكومة في مصر العمل على حمايته وضمان سلامته الجسدية." قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "يجب عليهم أيضاً ضمان تمكين المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان من أداء عملهم دون خوف أو مضايقة أو ترهيب."

وفي سياق الاحتجاجات الأخيرة ضد الرئيس عبد الفتاح السيسي، قامت قوات الأمن المصرية باعتقال 16 محامٍ على الأقل تعسفاً، لأسباب تتعلق بممارسة مهامهم الوظيفية، بمن فيهم المحامية [ماهينور المصري](#) والمحامي [محمد اليانور](#). كما تم اعتقال عمرو إمام في 16 أكتوبر 2019، وهو محامي وزميل لجمال عيد في الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

إن التهديدات والهجمات والاعتقالات التعسفية التي يتعرض لها المحامين المصريين والمدافعين عن حقوق الإنسان تتعارض مع التزامات مصر بموجب القانون الدولي، كما تتعارض مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن دور المحامين وإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وينص كلاهما على ضرورة تمكين المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان من أداء مهامهم الوظيفية والعمل بدون إعاقة أو مضايقة أو ترهيب أو تدخل غير لائق.